الثلاثاء، ١٢ ايار/مايو ٢٠٠٩

تقرير جديد لمنظمة العمل الدولية يُظهر "ثمن اكراه" العمال على العمل الجبري

بيروت (أخبار م ع د) – كشف مكتب العمل الدولي في دراسة جديدة حول أنماط العمل الجبري في العالم، أن "ثمن" إكراه العمال المتضررين يبلغ ٢٠ مليار دولار سنوياً.

يفصّل التقرير الجديد بعنوان ***ثمن الإكراه***[١]، العدد المتزايد للممارسات الغير أخلاقية، والإحتيالية والإجرامية التي تقود الأشخاص إلى العمل الجبري، ويدعو إلى تكثيف الجهود من أجل القضاء على هذه الممارسات.

ويُظهر التقرير التقدم الملحوظ الحاصل على المستويين الوطني والدولي في إطار الحدّ والوقاية من العمل الجبري[٢]، لكنه يحذّر من الآثار الممكنة للأزمة الإقتصادية والإجتماعية.

وحسب مدير عام منظمة العمل الدولية السيد خوان سومافيا فان "العمل الجبري هو نقيض العمل اللائق. فيسبّب العمل الجبري معاناة كبيرة وينهب ضحاياه. يمكن إجتثاث العمل الجبري الحديث، شريطة توافر إلتزام دائم لدى الأسرة الدولية، والتعاون مع الحكومات، والعمال، وأصحاب العمل والمجتمع المدني".

إلى هذا، يقدّر التقرير أن "ثمن" إكراه العمال المتضررين بهذه الممارسات المسيئة، من حيث خسارة العائدات، تزيد اليوم عن ٢٠ مليار دولار امريكي. ويشكّل هذا حجة إقتصادية قوية، وضرورة أخلاقية، لجهة إيلاء الحكومات أولوية أكبر اليوم لهذه الهواجس.

وأضاف التقرير الذي صدر في خضم أسوأ أزمة إقتصادية وإجتماعية منذ عقود، "أن الفئات الأكثر هشاشة هي التي تعاني أكثر من غيرها. وفي أوضاع مماثلة، من الضروري ألا تأتي التكييفات على حساب الإجراءات الوقائية التي تم إعتمادها بعد جهد وعناء من أجل الوقاية من العمل الجبري والإتجار لدى تأمين اليد العاملة".

وتُعطي الدراسة صورة متفاوتة عن الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة العمل الجبري. صحيح أن بعض البلدان قد إعتمدت تشريعات تجرّم العمل الجبري بعد خروج هذه الظاهرة من دائرة الخفاء أو المحرمات، غير أن البعض الآخر من البلدان يواجه صعوبة في تحديد حالات الإساءة، ما خلا تحديد الإستجابات السياسية المناسبة.

---

١ "ثمن الإكراه"، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ٢٠٠٩، مكتب العمل الدولي، جنيف ٢٠٠٩.

٢ تضمن التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية بشأن العمل الجبري في العام ٢٠٠٤ أرقاماً أشارت إلى وجود ١٢,٣ مليون شخص في العالم يعانون شكلاً من أشكال العمل الجبري أو العمل إرتهاناً لدين، من بينهم ٩,٨ مليون شخص يقعون ضحية إستغلال وكالات الإستخدام الخاصة، بما فيهم أكثر من ٢,٤ مليون شخص هم ضحايا العمل الجبري نتيجة الإتجار بالبشر.

كما يشير التقرير إلى تكثيف الجهود الوطنية والدولية من أجل الحد والوقاية من العمل الجبري، ومن بينها القوانين والسياسات الوطنية الجديدة المعتمدة على المستويين الوطني والإقليمي، إلى جانب توفير مزيد من الحماية الإجتماعية إلى الفئات الأكثر عرضة للعمل الجبري والإتجار.

وحسب تقرير منظمة العمل الدولية "تتواجد الأكثرية الساحقة لضحايا العمل الجبري في البلدان النامية، ولا سيما في الإقتصاد غير المنظم والمناطق المعزولة التي تعاني من رداءة البنى التحتية، وضعف أنظمة تفتيش العمل وإنفاذ القوانين. ولا يمكن معالجة ذلك سوى من خلال سياسات وبرامج متكاملة، تجمع ما بين إنفاذ القوانين والتدابير الرائدة في مجالي الوقاية والحماية، وتمكين الفئات المعرضة للعمل الجبري من أجل الدفاع عن حقوقها".

واضاف السيد روجر بلانت، رئيس برنامج العمل الخاص بمنظمة العمل الدولية حول مكافحة العمل الجبري "لا يجب أن ننسى بتاتاً أن العمل الجبري جريمة كبيرة تستلزم العقاب. لكن لا يجب أن ننسى ضعف تعريف العمل الجبري في التشريعات الوطنية، ما يصعّب معالجة الوسائل المتعددة والماكرة لحرمان العمال من حرياتهم. ويكمن التحدي في معالجة هذه المشاكل بطريقة متكاملة، من خلال الوقاية وإنفاذ القوانين، عبر اللجوء إلى قضاء العمل والعدالة الجنائية".